وزعم بعضهم ان الهادى يدعى القطع بعدم وقوع الثلاث والمؤلف يمكن ذلك
والجمهور من غير اهل البيت على وقوع الثلاث وعلى الحملة فقد احتبط الناس
فيها ولم أفت احدا ولم اعمل باحد المذهبين نرجو الله السلامة ولكنا نوصي بالاحتياط
ان هدينا لما اختلفوا فيه من الحق ثم رجح عندى زياده ترجيح عدم تتابع
بدون توسط رجعه وصار مختارا لنا كما اودعناه حاشية البحر والله الموفق
قوله تعالى ولا ما خذوا مما استمومن شيا الاية اى ايها الحاظون بهذا
الكلام والملحون الى تخصيص الازواج او الحكام او يشمل ذلك بحسب الوقوع
الى من هو مكلف بحسب كل صوره وسياتى مذا الكشاف عند قوله
ولا يحل لكم فيما تعلن فى العشرة بالمعروف وكانه مذكر الاحمال الامر
كما تقدم ذلك وجوه الاعراب ويكمل الترجيح اليكن اوبس الارجح
او بس الراجح عنده فى بعض المواضع واما ما ذكره منا فقد خصص
كما ترى والله اعلم قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك الارجح سياقا و
الاوضح بل الاصح معنى انه وارث الصبى على العموم ولو كان وارث الاب
للزم ان يكون ولى كالبدن والوصيه ولا علم فالمراد ولا ولى عليه
وخصوص اراده الصبى بعيد وتحكم بالنظر الى اللفظ قوله تعالى اذا
سلمتم ما آتيتم بالمعروف مذا مثل قوله تعالى وان ارضعن لكم فاتوهن
اجورهن وائتروا بينكم بمعروف فان تعاسرتم فسترضع له اخرى فالمراد
منا وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم وتنقلوهن الى غير امهاتهم
فلا جناح عليكم اذا سلمتم اجورهن بالمعروف بلا حيف ولا مكر فاعذروا
وكان العمل جاريا والله اعلم قوله تعالى اربعه اشهر وعشرا ان قيل
قد اشترك الامة المستبرأة والمطلقات والمتوفى عنهن بخروجه العلم
ببراءة الرحم واذا كفت شهاده الاقراء فى موضع كفت فى اى موضع

ولذا

ولذا ضعفنا مذهب الشافعيه فى ان دم الحامل حيض قلنا نكون ذلك لكم
أظهر لنا منا فى المطلقات مطلقا وفى المتوفى عنهن دعاء حرمه الزوج و
احتشامه ولذا حرمت ازواج النبى صلعم حتى عطلت حرمته وحشمته
وفى الرجعيات خاصه رجا ان يحدث الله بعد ذلك امرا وهو صلاح الزوج
والرجعه وفى الباءنه الرد لجمع نفسها ونزعها الى الازواج وفى الاطلاق
تكميل المراد لتحقق مقتضى البراءه مع جبر ما للنفقه على الخلاف الثانى
وحتى كانت المتوفى عنها قد عدمت المنازع لها مع جبرها بالميراث
وربما زاده حرمه الميت لعدم اختياره الفراق والله اعلم وعدم ارجاعه الى الروج
كالثلاثه جعلت عدتها ما يحس معه براءه الرحم باقوى علاميه وهى
الوضع التى ينفخ فيها روح الكمال والله اعلم قوله تعالى الا ان يعفون او
يعفو الذى بيده عقده النكاح الزوجه سمى بالفرض جميع ما فرض
لها الزوج فاذا عرض مستند المهر وهو النكاح اخلالا بالطلاق
اوجب اخلال المقتضى اخلال المقتضى لكن جبرت المراه لما لحق
حشمتها من الاعلام بالخطبه والعقد المتعقب لها الطلاق كما وعدت
التى لم يسم لها ما يجاب متعه فينتفعها الزوج مما كان وجب لها
لاجل اخلال الموجب فعلى الذى هو مقصود تلك المتعه فان
عفى الزوج عن الانتقاص فهو فضل كعفوها عن النصف الذى استقرها
وروعيت به فعال سبحنه لا تنسوا الفضل بينكم فى مثل هذه الصوره
من الزوجين ومذا مطابق لكون الزوج بيده عقده النكاح ان شاء
امسكها وان شاء ارسلها وفيه حض له كما قيل له كما انه نيابه
العفو حث لها مرارا فانت احق بالعفو لان الطلاق وقع
على اختيارك وقد سبقتك مرتا ثم تعرف انتقاص ما كان استحقه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)